مركز تكامل للدراسات والأبحاث

قراءة في كتاب

قراءة في كتاب الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد

رشيد الزعفران

باحث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، سلك الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بجامعة ابن طفيل القنيطرة.

02 مارس 2023

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

تمهيد

لقد استأثرت إشكالية التغيّير والاصلاح، باهتمام واضح من طرف الفلاسفة، ورواد الحركة الإصلاحية بالعالم الإسلامي على حدّ سواء، خاصة مع بداية العصر الحديث. فبعد النَهضَة الأروبية التي تمثل بدايات عصر الأنوار الأروبية، طرح الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط(E. Kant)، سؤال وجيهًا ومفصليًا في نهاية القرن الثامن عشر، ما التنوير؟ وذلك ليبيّن ما كان، من جهة، وراء النهضة الأوروبية (la renaissance)، ويحُد من جهة أخرى، من حالة سُوء الفهم التي ارتبطت بمفهوم الأنوار واستعمالاته.

يجيب كانط عن هذا السؤال، في مقالته «ما الأنوار؟[1]» قائلا:" الأنوار هو انعتاق المرء من حالة العجز الذاتي، والعجز هو عدم قدرة المرء على استخدام عقله الخاص دون وصاية من الآخر، لذلك فشعار التنوير هو (أيها الإنسان تجرأ على استخدام عقلك[2])"، ويضيف: "من أجل تحقيق التنوير كل ما نحتاجه هو الحرية باعتبارها أقدس الخيرات البشرية، ولكنني أسمع الصراخ في كل الاتجاهات، لا تفكر ! يقول الشرطي: لا تفكر، انتظم ! مسؤول الضرائب يقول: لا تفكر، ادفع ! رجُل الدين، يقول: لا تُفكر، آمن ! حاكم الدولة يقول: فَكر كيفما تشاء وفيما تشاء، لكن أَطع !". فتقييد حرية التفكير، بهذا المعنى تخترق جسم المجتمع، وتوجد في كل مكان. لكن أيّ نوع من التقيّيد يمنع التنوير، وأيهما بدلا من أن يعيقه، يستطيع بالأحرى أن يُعززه ؟ يقول **كانط** مجيبًا: إنه " **الاستخدام العام والعلني الدائم للعقل** "، لأنه في نظره هو الذي سيمكن الإنسان من التحرر من كل الأغلال والعقائد والذوغمائيات التي تجعله في حالة قصور وعجز دائم.

نفهم من خلال ما سبق، أن "تقييد حرية التفكير" هو السبب الرئيسي حسب كانط في تخلف المجتمع وقصوره، وبالمقابل فإن الاستخدام العلني والحُر للعقل هو الذي يعزز التنوير ويدفع بالمجتمع نحو التقدم والثورة على النظام الاجتماعي السائد. في نفس السياق، يقول الفيلسوف الهولندي **باروخ اسبينوزا** " لا تتقدم العلوم والفنون

---

[1] إيمانويل كانط، ما التنوير ؟ ترجمة عبد الله المشوح.

[2] يمكن القول إن شعار التنوير تركز في خمس مفاهيم وهي : الفرد، العقل، الطبيعة، التقدم، والسعادة.

تقدما ملموسًا إلا على أيدي أناس تخلصوا تمامًا من المخاوف وأصبحت لهم حُرية الحُكم والإدلاَء بالرَأي"[3]، وهذا ما لا يحصل إلا في إطار دولة ديمقراطية، تؤمن بحرية الرأي والتعبير، لأن مشروعيتها، وسبب قيامها، ينبني على أساس ضمان "الفرصة لأبدان وأذهان الناس كي تقوم بوظائفها كاملة في أمان تام، بحيث يتسنى لهم استخدام عقولهم استخدامًا حرًا"[4].

لقد تقدم الغرب، وفقا لما سبق، بهدم الأوثان، والتحرر التاريخي للعقل، وبسبب «نزعه السحر عن العالم» وفق عبارة ماكس فيبر، عبر تحرير العقل من الأصفاد السياسية والدينية والأوهام التاريخية. والواضح أنه بعدما بدأت تشرق شمس الغرب، وبداية غروب شمس الشرق، بعد الهزائم المتتالية، وخضوع أغلب الدول الإسلامية للغرب، بدأ الجميع يطرح السؤال: ما هو هذا العقل الذي غلبنا؟ وما هو هذا الداء الذي أصاب العالم الإسلامي؟ إن هذين السؤالين، يُعبِران بصيغة أخرى، عن الإشكالية الكبرى التي طرحها الفكر العربي والإسلامي، بعدما سطعت شمس الغرب عليه : «ما هو داء الشرق وما هو دواءه ؟».

---

[3] باروخ اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1997.

[4] اسبينوزا، نفسه، ص 446.

أولا: مشاريع الإصلاح: من الدين إلى السياسة

لقد تمخضت عن سؤال «ما هو داء الشرق وما هو دواءه ؟»، إجابات كثيرة، إذ انخرط العديد من المفكرين المهتمين بشؤون الإسلام وأحوال المسلمين في محاولة تقديم ما يمكن تسميته بمشاريع الإصلاح. فبدأ البعض يدعو إلى إصلاح الإسلام عن طريق إعادة قراءة النص الديني وتجديد البحث في التراث الإسلامي[5]، والبعض الآخر يدعو إلى ضرورة إحداث قطيعة بين اليوم والأمس، في حين يدعو آخرون إلى ضرورة نقد الدين الإسلامي وتجديده بما يتناسب والعصر الحديث[6]، فيما رأى آخرون أن المشكلة تكمن في السنة التي يجب القطع معها بشكل نهائي واعتماد القرآن وحده كمصدر للتشريع والدين[7]. إلى جانب من يدعون إلى ضرورة إقامة يسار إسلامي حداثي يؤمن بالعدالة والمساواة[8]، بالإضافة إلى تيار الداعين إلى ضرورة إعادة قراءة لغة القرآن ومعانيه كما الحال مع محمد شحرور بدعوى عدم ترادف كلمات التنزيل، وغيرها من المشاريع الطموحة دينيا وفلسفيا أيضًا، ابتداء بالغزالي(1058-1111)، مرورًا بمحمد إقبال(1877-1938)، وصولا إلى طه عبد الرحمان(1944/..)...إلخ.

إن المُلاحَظ في التصورات الكلاسيكية، هو حصرها مشكلة التأخر الإسلامي في الدين أو في الفكر والممارسات الدينية، وهو الأمر الذي لم يستسغه المفكر السوري المثير للجدل عبد الرحمان الكواكبي(1855-1902)، الذي سنحاول تقديم جوابه على إشكالنا الرئيسي، من خلال كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" الذي يُمثل أسّ أعماله ومشروعه الإصلاحي.

ثانيًا: نبذة عن المؤلف

عبد الرحمان الكواكبي، هو مفكر وعلامة سوري، ولد سنة 1854، ومات مسمومًا سنة 1902، هو رائد من رواد التعليم والحركة الإصلاحية العربية، ينتمي إلى عائلة امتهنت الفكر والتعليم والوظائف الحكومية، وخاصة مهن

[5] من الذين ساهموا في هذا المنحى، محمد عبدوه، الطاهر بن عاشور، علي الرزاق، طه حسين، آمين الخولي، حسين مروة، مهدي عامل، طيب تيزيني، محمد عابد الجابري، محمد أركون، هشام جعيط، وهادي العلوي..

[6] نجد هذا مع باحثين من أمثال، بوعلي ياسين، صادق جلال الدين العظم..

[7] كما حال رشاد خليفة، أحمد صبحي، جمال البنا، سيد القمني، محمد الطالبي..

[8] كما هو الأمر عند حسن حنفي، ومن يدعون إلى إسلام تقدمي كما الحال عند حميدة النيفر.

القضاء والإفتاء والإدارة، توفيت والدته وهو في سن السادسة وتربى على يد خالته في مدينة أنطاكية، وقد كان لها الفضل في تنشئته وصقل موهبته، أَتقن العربية والتركية العثمانية والفارسية، درس علوم اللغة والعلوم الإنسانية والفلسفة وعلم السياسة، عمل في وظائف الدولة مند 22سنة، وعمل صحفيا ومحاميا، وتقلد مهام في مجال التجارة والقضاء..، وأغلب المناصب كان يتولاها كمناصب فخرية (أي دون مقابل مالي). اهتم الكواكبي كثيرا بمجال الصحافة والإعلام، فأصدر جريدته "الشهباء"، "اعتدال"، وبسبب مواقفه تم منعهما من طرف السلطات العثمانية التَتريكية وقتئذ، فبدأ ينشر مقالاته في صحف عصره، لاقتناعه بأهمية الصحافة والإعلام في تحقيق الإصلاح ونشر المبادئ والتعبئة من أجل الثورة. وبسبب رغبته في الوقوف على حقيقة البلاد والعباد، هاجر إلى اسطنبول وانزوى يراجع فيها، رافضًا الاتصال بأحد، إلا أن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1842-1918) علم به، فأمر أبي الهدى الصيادي باستضافته فعاد إلى حلب ليشغل وظائف القضاء رغم أنه كان عارفًا بما يدبره له ولأمثاله.

دخل السجن سنة 1892 متهمًا بمحاولة اغتيال الوالي التركي على حلب، وحُكم عليه بالإعدام من القضاء التركي بحلب، ولما ثارت جماهير الولاية أعادت السلطات العثمانية محاكمته في بيروت فبرأته المحكمة من التهمة التي ألصقت به وهي الاتفاق مع دولة أجنبية ضد الدولة العثمانية. هاجر الكواكبي سرًا إلى مصر سنة 1899، وهناك نشر كتابه الفذ "طبائع الاستبداد" بدون توقيع تحت إسم "الرحالة ك" كما زار السودان وسواحل أفريقيا الشرقية وسواحل أسيا الغربية، ورغم أنه قرر زيارة بلاد المغارب إلا أنه وافته المنية مسمومًا بالقاهرة سنة 1902 أي سنة بعد نشره للكتاب، وسيتم حضر الكتاب ومنع تداوله وحمل جميع أوراقه إلى السلطان، إلى جانب ضياع أصول كتابين هما "العظمة لله"، و"صحائف قريش"، وكثير من المخطوطات ومقالاته الصحفية.

يمكن اعتبار الكواكبي أحد أكبر رُواد المدرسة الإحيائيّة التجديديّة التي تدعو إلى البدء في إصلاح الأصول قبل الفروع، وبالإصلاح الديني قبل الإصلاح الإداري والسياسي..، ويمكن القول أيضًا أن فكره الاجتماعي يضعه ضمن دعاة الاشتراكية والشورى الدستورية، فيما يعتبرهُ بعض الباحثين من دُعاة العلمانيّة (كالباحث أنطوان سعادة،

واللبناني جان داية)، فما هو فكر الكواكبي؟ وكيف ينظر إلى الاستبداد؟ وما علاقته بالدين الإسلامي؟ هل الدين الإسلامي دين يشرعن الاستبداد السياسي، أم أنه دين رفق وعدالة وشورى؟ وما هو طريق الإصلاح ؟ وما بدايته؟ يقول الكواكبي: "إن الاستبداد هو بيت الداء، والشفاء بالشورى والعدالة"، ويعرف الاستبداد بكونه "التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى"، وأشد مراتب الاستبداد التي يُتعَودُ بها من الشيطان في نظره، هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية، مُشددًا على أن الحكومة المُستبدة تستمر بسببين: جهالة الأمة والجنود المنظمة، وهما السببين الذين يجعلان الأمة إما غافلةً أو خائفةً. فهل الأمر هنا، يتعلق باستبداد سياسي، أم باستغلال سياسيّ للدين؟

ثالثا: الدين والاستبداد

يحاول الكواكبي عند حديثة عن العلاقة بين الدين والاستبداد انتقاد كل التصورات التي تربط الاستبداد بمبررات دينية[9]، أو الذين يربطون بين الاستبداد السياسي والاستبداد الديني بمنطلق النص القرآني، ويقر بأن الكثيرين فشلوا في استيعاب دلالات الآيات القرآنية التي تجعلهم يُبررُون طاعة أولي الأمر، وذلك ليؤكد بالمقابل على أن الإسلامية مؤسسة على أصول الحرية برفعها كل سيطرة وتحكم، بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء، وبحضّها على الإحسَان والتَحَابُب، فالإسلام جعل أصول حكومته على الشورى[10] الأرستقراطية أي شورى أهل

---

[9] إن الكواكبي يرد على من يرمي الإسلام بالاستبدادية، ويرى أنه لا ولاية في الإسلام لأحد. ويبدو أن هذا الرد موجه بشكل خاص إلى مفكرين اثنين الشاعر الإيطالي (**فيتوريو الفيري1749– 1803**) الذي يرى أن الأديان كلها تؤيد الاستبداد، والفرنسي(**مونتيسكيو1689 –1755**) الذي يرى أن الحكومة المعتدلة تلائم النصرانية والمستبدة تلائم الإسلام في كتابه "روح الشرائع"، يقول عن النصرانية ص(178–179): "إن الدين النصراني بعيد من الاستبداد المحض، وذلك أن الإنجيل يبلغ من الإيصاء بالحكم ما يعارض معه الغضب الاستبدادي الذي ينتقم الأمير به لنفسه ويزاول جوره"، ويقول عن الإسلام ص(180 –181) :"فالإسلام الذي يتكلم بغير السيف يؤثر في الناس بروح الهدم التي أقامته". كما يمكن القول أن الكواكبي أيضا يوجه نقده للمفكرين المسلمين **كابن كثير**(701–774هـ) الذي لا يجيز معارضة السلطان ولا نزعه متى لم يحكم بالحق والفضيلة (وسنشير إلى ما يقوله ابن كثير في حق يزيد بن معاوية في ملحق آخر)، **وجمال الدين الأفغاني**(1838–1897) الذي رأى أن الحل الحقيقي لمشكلات الشرق إنما هو "المستبد العادل" صاحب "العروة الوثقى" الذي يحكم بالشورى، يقول " إن العمل العظيم يقوم به **سلطان قوي قاهر** يحمل الأمة على ما تكرهه أزمانا حتى تذوق لذته وتجني ثمرته"، عن ما قاله الأفغاني (نقلا عن عزت قرني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، عالم المعرفة، عدد 30، 1982، ص39.

[10] إن **موقف دعاة الدولة الدينية غامض جدا**، لأنهم لم يقدموا اجتهادا مقنعا حول نظام الحكم، ولم يحسموا خلافاتهم حوله، ولم يستقروا بعد على مفهوم الشورى، وحول الديمقراطية، هل هي كفر بواح أم تعكس روح الإسلام الحق، كما أنهم لم يحسموا في طريقة تولية الحاكم، هل هو انتخاب أهل الحل والعقد كما حدث في انتخاب أبي بكر الصديق..، أو التوصية من الخليفة السابق في خطاب يبايع عليه المسلمون وهو مغلق، كما حدث في تولية عمر..، أو اختيار مجموعة منتقاة يختارون بدورهم الخليفة، كما حدث في اختيار الستة الذين اختارهم عمر للخليفة عثمان..، أو بيعة بعض الأمصار كما حدث في خليفة الإمام علي بن أب طالب..، أو أن التولية جائزة بحد السيف كما حدث في

الحل والعقد في الأمة بعقولهم لا بسيوفهم، وجعل تشريع الأمة قائما على الديمقراطية والاشتراكية، ويستدل على هذا بآيات من القرآن، ومن أهمها: "وشاورهم في الأمر[11]"، "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم[12]"، ويوضح الكواكبي بأن المقصود **بأولي الأمر هم أولي الشأن أي الأشراف والعلماء والرؤساء** من الناس الذين يرجع إليهم الناس عند الحاجة والمصلحة العامة، وما يؤيد هذا حسبه قوله تعالى " وما أَمْرُ فرعون"، أي ما شأنه. هذا إلى جانب الآيات التي تأمر الناس بضرورة مشاورة الملوك للملأ (أي أشراف الرعية) من خلال استحضاره لآيات وقصص تؤكد على أن ذلك مما كان معمولا به سواء عند **بَلْقيس** ملكة سَبَأْ من عرب تُبَعْ التي كانت تخاطب قومها قائلة : "قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعةً أمرًا حتى تَشهَدُون[13]"، وكذلك **قصة النبي موسى** مع فرعون، جاء في القرآن: "قال الملأُ من قوم فرعون إن هذا لسحر عليم& يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تَأْمرُون"، أي قال الأشراف بعضهم لبعض : ماذا رأيكم؟

بناء على ما تقدم، فإن أولي الأمر ليسوا هم الملوك، بل الأشراف العلماء من القوم، ولا مجال -حسب الكواكبي- لرمي الإسلام بتأييد الاستبداد، وتضليل الناس بتحريف الكلام عن مواضعه ومعانيه الصحيحة، كما وقع أيضا مع الحديث الذي يقول فيه الرسول (ص): **"كُلكم رَاع وكُلكُم مسؤُول عن رَعيَته[14]"**، فالمقصود في الحديث، ليس هو أن المسلم راع مسؤول على عائلته، بل إن معناه هو أن **كلٌ منكم سلطانٌ عام ومسؤُول عن الأمة**، وهو الفهمٌ الصحيحُ العميقٌ، فاللهُ -حسَب الكَواكبي- جَعل جميع الناس سواسيةً في تقرير شؤونهم العامة والخاصة، ودليله على ذلك، أن الله ساوى بين عباده (مؤمنين وكافرين) في المكرَمة بقوله "ولقد كرَمنَا بَني آدَم"، ولم يجعل الأفضلية

تولية معاوية..، أو بالوراثة كما حدث في تولية يزيد بن معاوية، أو أن هذه جميعا اختيارات لنا الأخذ بها جميعا والاختيار منها حسب الظروف والملابسات؟ عن **فرج فوذة ، حتى لا يكون كلامًا في الهواء**، دار المعارف، القاهرة، 2002، ص171.

[11] سورة آل عمران، الآية 159.

[12] سورة النساء الآية 59.

[13] الآية : "قالت يا أيها الملأُ أفتوني في أَمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون& قالوا نحن أولو قوة وأولوا بأس شديد، والأمر إليك، فانظري ماذا تأمرين& قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون&". (النمل 32-34).

[14] أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد بن محمد بن حنبل.

إلا للمتقين[15]، كما قول رسول الله " الناس سواسية كأسنان المُشط، لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى[16]"، ويخلص الكواكبي إلى أن البدَع التي شَوشت الإيمان وشوهت الأديان تكاد كلها تتسلسل بعضها عن بعض وتتولد جميعها من غرض واحد هو المراد ألا وهو الاستبداد[17] المشروع بنصوص الدين، مؤكدًا أن المستبد نفذ عبر ثغرات النفس البشرية، فهو يلاحظ أن لدى الناس خوفا طبيعيا من شيء أعظم قدرة منهم، وليست لها القدرة إلا على الانصياع له، فيستغل المستبد هذه النقطة من خلال إدخال تشابه بين صفات المستبد وصفات الله حتى لا يعود الناس يميزون بين الصفتين، ويكون الاستبداد أشد خطورة عند يتحالف السياسي مع المتفقه في الدين، إذ يعطي كل واحد منهما للآخر ما ينقصه ليبني استبداده، فالديني يملك الفكر الذي يمكنه بواسطته أن يسيطر على الأمة، إلا أنه يفقد القوة التي بها يحافظ على استبداده، فيلجأ إلى الاستعانة بالسياسي الذي يمده بتلك القوة التي تسد ثغرة المعرفة بالعنف، وكذلك يستعين السياسي بالديني لإعادة صياغة الدين لا لتجديده وإنما لأدلجته، وهكذا يتمفصل الديني مع السياسي لإشاعة الاستبداد.

و يقدم الكواكبي نقدًا لاذعًا لكل من يحاولون شَرعَنَة الاستبداد والاستفراد بالحكم بنص القرآن، كما ينتقد أيضًا من يَجمعون بين الاستبدادين السياسي والديني، ويقولون بأنه متى حضر الواحد جرَ إليه الآخر، ومتى زال أحدهما زَال رفيقه، وبالمقابل يحاول الكواكبي البرهنة على أن الدين أقوى تأثيرًا من السياسة إصلاحًا وفسادًا، كما حدث عند **السكسون** أي الإنجليز والهولنديين والأمريكان والألمان الذين قبلوا البروتستانية، فأثر التحرير الديني في الإصلاح السياسي والأخلاق أكثر من تأثير الحرية المطلقة السياسية في جمهور **الآتين**، أي الفرنسيين والطليان والإسبانيول والبرتغال؛ أي أن الكواكبي لا يؤمن بتحرير السياسة من الدين، ويرد على كل الداعين إليه بكون أول من استخدم الدين في الإصلاح السياسي هم حكماء اليونان حيث تحيلوا على ملوكهم المستبدين في حملهم على قبول الاشتراك في السياسة بإحيائهم عقيدة الاشتراك في الألوهية، بحيث جعلوا لإله الآلهة (زيوس) حق النظارة

---

[15] قال تعالى في سورة الحجرات **"إن أكرمكم عند الله أتقاكم"**، 13.

[16] أخرجه إسماعيل بن محمد العجلوني في "كشف الخفاء ومزيل الإلباس" عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس.

[17] الكواكبي، مطابع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس، مصر، طبعة منقحة بمناسبة المائة سنة على وفاة المؤلف، 1902، ص 60.

عليهم وحق الترجيح عند وقوع الاختلاف بينهم[18]، وبعد أن تمكنوا من زرع هذه الفلسفة في الأذهان سهل على الحكماء دفع الناس إلى إرغام جبابرتهم بالنزول من مقام الانفراد وبأن تكون إدارة الأرض كإدارة السماء، فانصاع ملوكهم إلى ذلك مُكرهين، وهذا بحسب الكواكبي هو ما مَكّن اليونانيين من إقامة الجمهوريات في أثينا وإسبارطة، وهو الأمر نفسه الذي وقع عند الرومان.

وبالقول الجامع، يُؤكد الكواكبي على أن السياسة والدين يمشيان متكاتفين، وإصلاح الدين هو أسهل وأقوى وأقرب طريق للإصلاح السياسي[19].

رابعا: العلم ربيبٌ الحرية

يشبه الكواكبي المستبد في نسبته إلى رعيته بالوصي الخائن القوي، يتصرف في أموال الأيتام وأنفسهم كما يهوى، ما داموا ضعافًا قاصرين. فكما أنه ليس من صالح الولي أن يبلغ الأيتام رشدهم كذلك ليس من غرض المستبد أن تتنور الرعية بالعلم. ويرى الكواكبي أن هناك علاقة تلازمية بين جهل الرعية واستبداد الحاكم، فالاستبداد يَقوى ويضعُف بمقدار علم الرعية، فجهالة الأمة هي الطريقة التي ترعى المستبد وتديم سلطته، لذلك فالمستبد شديد الحرص على إبقاءها في جهلها، بل وتعميقه، لأنه دائم الخوف من العلماء والحكماء، وترتعد فرائصُه بكثرة العارفين. يقول الكواكبي : **"إن بين الاستبداد والعلم حرباً دائمةً وطردا مستمرا، يسعى العلماء في تنوير العقول ويجتهد المستبد في إطفاء نورهما، والطرفان يتجاذبان العوام، ومن هم العوام ؟ هم أولئك الذين إذا جهلوا خافوا، وإذا خافوا استسلموا، كما أنهم هم الذين متى تعلموا قالوا، ومتى قالوا فعلوا"**[20].

ورغم هذا، فإن المستبد **لا يخشى من كل العلوم** كعلوم اللغة والعلوم الدينية المتعلقة بالمعاد المختصة بين الإنسان وربه لاعتقاده أنها لا ترفع غباوة ولا تزيل غشاوة، وإنما يتلهى بها المُتهوسُون للعلم حتى إذا ضاع فيها

---

[18] رغم أن اليونان عبارة عن مدن مستقلة عن بعضها البعض سياسيا، إلا أن هناك شيء واحد نجح في توحيد الإغريق هو **"الدين والرياضة"**، فالدين والرياضة لم يكونا منفصلين، فتكريما للإله **زيوس** أبي الآلهة كانت تقام مسابقات رياضية كل أربع سنوات في معبده في جبل **أليمبوس**، والذي تقام به المسابقات الرياضية بختلف أشكالها تكريما لأبي الآلهة، وهي مناسبة لاجتماع اليونانيين. ورغم أن الدين هنا يوحد الإغريق إلا أن السياسة تبقى شيئا خاصا بكل مدينة.

[19] عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص49.

[20] الكواكبي، نفسه، ص67.

عمرهم وامتلأت بها أدمغتهم يصيبهم الغرور ويؤمن منهم المستبد كما يؤمن شر السكران إذا خمر، وإذا نبغ منهم البعض لا يتردد المستبد بسد أفواههم بلقيمات من فتات مائدة الاستبداد، فيستخدمهم في مجاراة هواه. كما أن المستبد لا يخشى من العلوم الصناعية لأن أهلها يكونون صغار النفوس مسالمين وصغار الهمم وماديين أسهل للشراء، ونفس الأمر بالنسبة للرياضيين لأن غالبيهم قصار النظر. فما هي العلوم إذن التي تخيف المستبد ؟

يقول الكواكبي: **" ترتعد فرائص المستبد من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية، والتاريخ المفصل والخطابة الأدبية"**؛ أي العلوم التي تكبر النفوس وتوسع العقول وتعرف الإنسان على حقوقه الضائعة المغبون فيها، وتعلمه كيفية طلبها وتحصيلها. وإن أشد ما يخاف منه المستبد من هؤلاء المشتغلين بهذه العلوم أولئك المندفعين منهم لتعليم الناس بالخطابة أو بالكتابة، أي الصالحين المُصلحين الذين قال الله فيهم : " أن الأرض يَرِثُهَا عبَادي الصَالحين"، وفي قوله أيضا : " ومَا كان ربُك ليُهلكَ القُرى بظُلم وأهلُها مُصلحون"، أي أن المقصود بالمصلحين حسب الكواكبي، ليس ما ذهب إليه علماء الاستبداد الذين يفسرون مادة الصلاح والإصلاح بكثرة التعبد أو العلماء المنافقين الذين امتلأت رؤوسهم بمحفوظات كثيرة كأنها مكتبات مقفلة، بل إنهم الداعين الناس جهرًا للحق والمُبينين لحقوق الرعية والمرشدين إليها بالعقل لا بالسيف.

ورغم أن المستبد يحيط نفسه بالعُلماء الأعوان، فإنه يختار المُتملقين المُتصاغرين ولأن بطشه يصل الجميع، فلا يكون مُحيطه إلا من الهُياب المُضطربين، فالمستبد رغم حاجته للعلم إلا أنه شديد البغض لنتائجه، لأن للعلم سلطانًا أقوى من كل سُلطان، لذلك لا يحب أن يحيط به عالمُ عاقل يفوقه فكرًا، وهو بذلك -حسب الكواكبي- لا يجد من يسترشد به فيما يجهل لأن الواقف بين يديه مهما كان عاقلاً متينًا لابد أن يهابه فيضطرب باله فيتشوش فكره ويختل فكره ولا يهتدي إلى الصواب، بل إلى ما يراه قريبًا لرأي الحاكم، فيغيب الصدق وتختفي الحقيقة ويضيع الحق، وهذا ما قاد الكواكبي إلى القول:**"بأن الصدق لا يدخل قصور الملوك"**. وتأسيسا على ما سبق فإن الخوف المتبادل بين الحاكم والرعية مضيعة ومفسدة للعلوم والأخلاق والدين والعمران..، فيتهاوى كل شي في

المجتمع ويضيع المال العام وصالح الرعية بمظاهر الأبهة والاحتفالات والتفاهة، وقد استشهد الكواكبي بما يستدل به أهل النظر على درجة استبداد الحكومات بالقول : **"إن خير ما يستدل به على استبداد الحكومات هو تغاليها في شنآن الملوك وفخامة القصور وعظمة الحفلات ومراسيم التشريفات وعلائم الأُبهَة، ونحو ذلك من التمويهات التي يَسترهبُ بها المُلوك رعاياهم عوضًا عن العقل والمُفاداة، وهذه التمويهات يلجأ إليها المستبد كما يلجأ قليل العز للتكبر، وقليل العلم للتصوف، وقليل الصدق لليمين، وقليل المال لزينة اللباس"**[21].

ورغم أن الإسلام أول دين يحض على طلب العلم وجعله واجبًا على الجميع وحرًا مباحًا للكل لا يختص به رجال الدين أو الأشراف كما كان في الأمم السابقة، إلا أن الاستبداد رجع بالأمة إلى الأمية فالتقى آخرها بأولها، لدرجة أن المستبد يخاف من أن يعرف الناس المعنى العميق لكلمة (لا إله إلا الله) التي تعني حسب الكواكبي أنه (لا يستحق الخضوع شيء آخر غير الله)؛ ومعنى ذلك أن العبادة والخضوع لا تكون حقا إلا للصانع الأعظم.

اختصارًا، لعلاقة التدافع والتنافر هاته، بين الاستبداد العلم، يقول الكواكبي: "إن الاستبداد والعلم ضدان مُتغَالبَان، فكل إرادة مستبدة تسعى جهدها في إطفاء نور العلم وحصر الرعية في حالك الظلام، والعلماء الحكماء الذين يقعون أحيانا في مضايق صخور الاستبداد يسعون جهدهم في تنوير أفكار الناس، والغالب أن رجال الاستبداد يطاردون رجال العلم وينكلون بهم، فالسعيد منهم من يتمكن من مهاجرة دياره، وهذا سبب أن كل الأنبياء العظام عليهم الصلاة والسلام وأكثر العلماء والأدباء النبلاء تقلبوا في البلاد وماتوا غرباء"[22].

خامسًا: الاستبداد والأخلاق والمال

من منطلق أن الاستبداد أصل لكل فساد، فإن الاستبداد كما يفسد الدين والعلم، فإنه أيضًا يفسد الأخلاق، ومن السهل جدًا، أن يلاحظ الإنسان كيف أن الاستبداد يقوم على قلب الحقائق كلها، وخاصة الحقائق الأخلاقية، وفي هذا السياق يقول الكواكبي"**بأن الاستبداد يجعل الناس تعتقد أن طالب الحق فاجر، وتارك حقه مطيع، والمشتكي المتظلم مفسد، والنبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالح أمين، ومع الاستبداد يصبح النصح**

---

[21] الكواكبي، طبائع الاستبداد، ص 70.

[22] نفسه، ص 70-71.

فضولا، والغيرة عداوة، والشهامة عتوا، والحمية حماقة، والرحمة مرضا، والنفاق سياسة، والتحايل كياسة، والدناءة لطف، والنذالة دماثة[23]"، وبعد أن يحاجج الكواكبي ضد كل من يؤمنون بضرورة القوة و الاستبداد، سواء في تربية الأطفال، أو في تلطيف الطباع أو مقاومة الفسق والفجور داخل المجتمع، يورد الكواكبي مثالا عميقًا يدحض به كل تلك التصورات، حيث يشبه **الحكومة العادلة بالبستاني** الذي يرعى الآجام (البساتين) فإن كان همه بقاؤها وزهوها دبرها حسبما تطلبه طباعها فتينع وتتقوى وتتحسن ثمارها، أما إن تركها على حالها مهملة فستتزاحم الأشجار وتسقم أكثرها وتهلك قويها ضعيفها، وبالمقابل فإن الحكومة المستبدة **كالحطاب** لا يعنيه إلا عاجل الاكتساب أفسدها وخربها وسَارَعَ إليها الفساد، والأخطر حين يكون الحطاب غريبا عنها وليس من ترابها فهناك الطامَة والبَوَار لأن فائدته العاجلة ستجعله يَقتلع الأصول[24] - ويأتي بتعبيرنا - على الأخضر واليابس، وبناء على هذا المثال، فإن فعل الاستبداد في أخلاق الأمم كفعل الحطّاب الذي لا يرجى منه غير الإفساد. وهذا كله راجع إلى أن المستبدين -حسب الكواكبي- لا يهمهم الدين أو الأخلاق بل يهمهم المال[25]، فالمال عند السياسيين هو ما تتحقّقُ به السلطة، والتفاوت المتباعد الظالم سببه جرثومة الاستبداد، لأن الاستبداد يَجعل المال في أيدي الناس عرضة لسلب المستبد وأعوانه وعماله غصباً، كما أن حفظ المال في ظل الاستبداد أصعب من كسبه، بسبب الغصب والخوف من فقدانه بإظهاره، وكهذا فقد ولى زمن مجد الرجال وجاء مجد المال[26]، لهذا يؤمن الكواكبي بضرورة التقسيم العادل للخيرات والأموال، بما يعود بالنفع والخير على الجميع وبما يحفظ للناس الكرامة وذلك ضد الاستبداد المالي، وقد أورد الكواكبي الكثير من الأدلة الدينية التي تؤكد الطابع الاشتراكي للإسلام (العشر

---

[23] نفسه، ص 109.

[24] يقول **مونتيسكيو** : "**موقف الطاغية، هو موقف ذلك الذي يقطع الشجرة لكي يقطف الثمر..**".

[25] الكواكبي، نفسه، ص93.

[26] عندما يتحدث عن مجد الرجال فإنه يستحضر المرأة انتقاصا منها على خلاف ما يقول الدين الإسلامي، ومتأثرا بذلك بفلسفة اليونان الذين انتقصوا من قيمة المرأة وجعلوها أحط منزلة من الرجل، إذ يصفها الكواكبي بالنصف الضَار للنصف النافع الذي هو الرجل، يقول الكواكبي: " إن البشر مجموعهم نصفُهم عالةٌ على النصف الآخر، ويشكل أكثرية هذا النصف نساء المدن (..) وقد أصاب من سماهم **بالنصف المضر**، ومن المشاهد أن ضرر النساء بالرجال يترقى مع الحضارة والمدنية على نسبة الترقي المضاعف. فالبدوية تشارك الرجل مناصفةً في الأعمال والثمرات فتعيش كما يعيش، والحضرية تَسلُبُ الرجل لأجل معيشتها وزينتها اثنين من ثلاث وتعينه في أعمال البيت، والمدنية تسلُب ثلاثة من أربعة وتود أن لا تخرج من الفراش، وهكذا تترقى بنات العواصم في أَسْر الرجال، وما أصدق بالمدينة الحاضرة في أوروبا أن تسمى المدنية النسائية لأن الرجال فيها صاروا أنعاما للنساء." (الصفحات:91-92).

والزكاة، منع التواكل في الارتزاق، ترك الأراضي الزراعية ملكًا لجميع الناس)، وبسبب صعوبة تنفيذها في ظل الأمم الكبيرة، لذلك فإنه يعتبر أن خير حل مقدور للمسألة الاجتماعية هو ما يمكن تسميته اليوم بنظام اللامركزية أو الفيديراليات، بحيث يحصل ما يحفظ للأفراد حريتهم واستقلالهم كأنهم وحدهم الموجودون، وللعائلات استقلاليتهن كما لو أنهن أمة واحدة، وتصير القرية أو المدينة كأنها قارة واحدة لا علاقة لها بغيرها، وتكون القبائل في الشعب أو الأقاليم في المملكة كأنها أفلاك كل منها مستقل في ذاته لا يربطها بمركز نظامها الاجتماعي وهو الجنس أو الدين أو الملك غير محض التجاذب المانع من الوقوع في نظام آخر لا يُلائم طبائع حياتها.

وقبل الحديث عن الحل الذي يقدمه الكواكبي للخروج من حالة الانحطاط التي تعيشها الأمة التي يرجع أسبابها إلى جهالة الأمة، والتشدد والمغالاة في الدين، وجمود[27] كثير من العلماء وتشددهم بالاكتفاء بتفسيرات السلف[28]، حريّ بنا أن نتوقف عند علاقة الاستبداد بالترقي والتقدم، وهنا يميّز الكواكبي بين ستة أنواع من الترقي (الترقي في الجسد صحة وتلذذًا، الترقي في القوة بالعلم والمال، الترقي في النفس بالخصال والمفاخر، الترقي بالعائلة استئناسا وتعاونا، الترقي بالعشيرة تناصرًا عند الطوارئ، الترقي بالإنسانية وهو منتهى الترقي[29])، معتبرًا أن الناس بطبيعتهم يسعون للتقدم والترقي ما لم يعترضهم مانع غالب، وهذا المانع إما قدر محتوم، يسميه البعض بالعجز الطبيعي، أو هو الاستبداد المشؤوم الذي يقلب المسير من الترقي إلى الانحطاط ومن التقدم إلى التأخر، ومن النماء إلى الفناء. والحل في نظره يكمن في رفع الضغط عن العقول، لينطلق سبيلها في النمو فتمزق غيوم الأوهام التي تمطر المخاوف، ولا يكون ذلك ممكنا إلا عبر حملة دعائية صحفية تقضي على التراجع والجمود، والسؤال الذي يطرح نفسه أخيرًا هو بماذا ينبغي استبدال الاستبداد؟ وما هي شروطه؟

---

[27] يلتقي الكواكبي مع **محمد عبده** الذي وجه انتقادا لاذعا لأهل الجمود في كتابه الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية.

[28] نذكر هنا مثالا عن محاولة بعض الفقهاء شرعنة الاستبداد وفسق السلطان، **كابن كثير** عند حديثه عن استبداد و**فسق يزيد بن معاوية** الذي ثم عزله سنة 38هـ بعدما عاث فسادا في الأرض، فرغم اعتراف ابن كثير (في كتابه البداية والنهاية، ص225) بأن بن معاوية كان "إمامًا فاسقًا"، إلا أنه يعتقد " أن الإمام الفاسق لا يعزل لمجرد فسقه على أصح قولي العلماء، بل ولا يجوز الخروج عليه لما في ذلك من إثارة الفتنة، ووقع الهرج وسفك الدماء الحرام ونهب الأموال وفعل الفواحش مع النساء وغيرهن". البداية والنهاية، الجزء الثاني من المجلد الرابع، دار الكتب العلمية بيروت، ص226-227.

[29] الكواكبي، نفسه، ص142.

يرفض الكواكبي رفضًا باتًا مقاومة الاستبداد باستبداد مُضاد، يقول: "لا ينبغي مقاومة الاستبداد بالعُنف، حتى لا يكون فتنة[30] تَحصد الناس حصدًا"[31]، فالاستبداد في نظره لا يقاوم بالشدة بل بالحكمة والوعي المتدرج؛ أي أن الوسيلة الفعالة والآمنة لقطع دابر الاستبداد هي ترقي الأمة في الإدراك والإحساس عن طريق تعميم التعليم. وقبل مقاومة الاستبداد لابد من تهيئة البديل، وهو ما لا يكون ممكنا إلا بجعل الاستعداد الفكري عامًا عندَ الجميع، حتى لا تحدث الفوضى والخلافات في شكل الحكومة المرجوة قيامها بدَل الاستبداد. هذا، ويؤكد الكواكبي أن غضب العوام ضد المستبد غالبًا لا يحدث إلا عقب أحوال مخصوصة مهيجة وفورية (مثلاً: عقب حرب ينهزمُ فيها الحاكم، أو عقب إهانة الحاكم للدين، أو في حالة المجاعة، أو عقب موالاة الحاكم لعدو الرعية..)، وفي الأخير يوجه الكواكبي بعض الوصايا الأخلاقية والعلمية لمن رأى في نفسه استعدادا للمجد الحقيقي (البالغ 30سنة)، مؤكدا أن الصفات الأخلاقية قد تكفي في بعض الظروف عن الصفات العلمية، وهذا من شأنه أن يجعلنا نؤمن بأن الكواكبي، لا يفصل بين السلطة والدولة، وبين الأشخاص والمؤسسات، مما يجعله حبيس التصور التقليدي للسياسة الذي يربط الدولة بالأشخاص، وأبعد بذلك عن التصور التعاقدي للمسألة السياسية كممارسة وضعية تخضع للمراجعة والمساءلة المستمرة، والتوافق المشترك.

---

[30] بهذا التصور يدخل الكواكبي ضمن من يعتبرون **الثورة فتنة** كبرى تهلك الأمم قبل الحكام، وهذا ما يبرر دعوته إلى تعميم الوعي بالعلم.

[31] الكواكبي، نفسه، ص 183.

خاتمة

يمكن القول بتعبير الكواكبي "إنه ما من مستبد سياسي إلا ويتخذ لنفسه صفة قُدسية يشارك بها الله"[32]، وهكذا كان الحاكم يفعل في الحضارات القديمة في الشرق القديم في مصر وبابل وفارس والصين، وفي العصر الوسيط والحديث، فإذا كان الطغاة في العصر القديم قد أساؤوا استخدام السلطة باسم الديانات القديمة، فقد فعل طغاة العصر الوسيط الشيء نفسه عندما استغلوا الديانات السماوية. وإذا كانت أوروبا قد حاولت القطع بشكل نهائي مع الدولة الدينية، فإن قليلا من الدول هي التي ما تزال تحكم باسم الدين (إيران، السعودية، الفاتيكان) لتبقى غالبية الدول وخاصة في العالم الإسلامي متأرجحة ومتذبذبة في مواقفها من الدولة المدنية والعلمانية والديمقراطية الليبيرالية، وهذا يطرح سؤالا وجيهًا هو، ما مدى قدرة هذه المجتمعات على مجابهة الاكراهات التي يطرحها الدين في الحياة العامة، وما مدى إمكانية نجاح الدولة بمفهومها الحديث، داخل هذه الدول في عالم متعدد ومتشعب المعتقدات والحقوق؟ وقبل هذا وذاك، إلى أي حد يمكن القول بأن الدين يحمل في طياته شكلًا معينًا من الدولة، أم أن جوهر الدين لا يسمح بتأسيس الدولة ككيان وضعي في أساسه؟ ثم هل تستطيع هذه الدول مناهضة التطرف الديني وظاهرة الإرهاب والعودة العنيفة للدين التي تهدد فكرة التغيّير والإصلاح؟

[32] إن أهم صفة يشارك بها المستبد الله هي: أولا: كونه فوق المساءلة، "أي أنه لا يساءل" مهما فعل من الشرور والآثام (وهذه أهم صفة).ثانيا : غياب الرأي المعارض، أي حين يكون قراره هو الوحيد الصحيح. ثالثا : عندما يعتبر شخصه شخصا مقدسا يستمد سلطته من الله، فلا تنتهك حرمته..

البيبليوغرافيا :

- **ابن كثير**، البداية والنهاية، الجزء الثاني من المجلد الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **اسبينوزا** (باروخ)، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1997.
- **فوذة (فرج)**، حتى لا يكون كلامًا في الهواء، دار المعارف، القاهرة، 2002.
- **قرني** (عزت)، "العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة"، مجلة عالم المعرفة، عدد 30، 1982.
- **كانط** (إيمانويل)، ما التنوير؟ ترجمة عبد الله المشوح.
- **الكواكبي** (عبد الرحمان)، مطابع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس، مصر، طبعة منقحة بمناسبة المائة سنة على وفاة المؤلف، 1902.